الاتحادات النائمة.. لماذا لا تلغى؟

■ دائماً ما تعاني رياضتنا من كثير من المعضلات المستمرة والتي لم يتم التغلب عليها لأن القائمين على ذلك لا يبحثون في حلول جادة ومنطقية تتناسب مع مقدرات رياضتنا وإمكاناتها.

ومن بين كل المشاكل والمعضلات تبرز لنا معضلة الاتحادات النائمة إن جاز لنا وصفها بذلك .. فهي اتحادات راكدة ولا نرى لها أنشطة إلا فيما ندر وفي أغلب المواسم الرياضية يمر الموسم دون أن تقيم عددا من اتحاداتنا الرياضية أي نشاط وفي أحيان أخرى تقيم نشاطا واحدا أو أثنين على الأكثر.

ودائماً ما نناقش على صدر «ملحق الثورة الرياضي» الكثير من القضايا والمعضلات التي تواجه الرياضة عامة من خلال تناول الكثير من القضايا مع المعنيين والمختصين في أعداد سابقة وحول مواضيع متعددة ومختلفة.

وفي هذا العدد نتناول قضية هامة وهي الاتحادات النائمة التي لا نرى أو نسمع لها نشاط على مدار الموسم وإن أقامت نشاطا فهو نادر وموسمي ولا يظهر في الموسم إلا مرة واحدة أو اثنتين على الأكثر.

الاتحادات النائمة كثيرة ومتعددة ولن نتناولها بالاسم لأن ذلك قد يطول ولكننا تناولناها من جانب أسباب ركودها وما فائدتها إذا لم تقم بأنشطتها بالشكل المطلوب والمستمر الذي يحسن من الألعاب ويطورها؟ وما هي أسباب ركودها وهل هناك معوقات تعيقها بالفعل أم أنها اعتادت على السبات وفقط وإذا كانت كذلك فلماذا لا يتم إلغاؤها كونها تأخذ مخصصات قد تفيد لألعاب أخرى؟.

سألنا المعنيين والفنيين في الجهات المعنية وخرجنا بالكثير من الإجابات نسردها هنا لتتضح الرؤية.

تحقيق / يحيى الحلالي

السعيدي:

ركود بعض الاتحادات له مبررات وتحكمنا في ذلك إيرادات الصندوق

الفقيه:

الإدارة المختصة في الوزارة تتحمل مسئولية التقييم والثواب والعقاب

عبدالوالي:

المسئولية تقع على الوزارة ويفترض منح الاتحادات ما هو مطلوب ومن ثم معاقبتها

■ أكد وكيل وزارة الشباب والرياضة المساعد لقطاع الرياضة عبدالحميد السعيدي أن ركود بعض الاتحادات له مبررات مختلفة ومتنوعة وأنه في أحيان تكون الوزارة هي المسئولة في ذلك من خلال تأخير المخصصات المالية، موضحاً أن الوزارة أيضاً لا تتعمد تأخير المخصصات وإنما يحكمها في إيرادات صندوق رعاية النشء والشباب التي تأتي من ضرائب السجائر والأسمنت والقات وأنه في أحيان كثيرة لا تورد مخصصات الصندوق في وقتها ولذا يتأخر الصرف وبالتالي فالوزارة تحكمها إيرادات الصندوق، مشيراً إلى أنه وإلى جانب ذلك فهناك أولويات في أحيان أخرى يتم الصرف لها وكذا أمور لا تساعد الاتحادات على إقامة أنشطتها وفقاً للمواعيد الزمنية المحددة.

وأضاف: حقيقة هناك الكثير من الاتحادات التي استمرت بنفس نشاطها السابق ووفقاً للتقييم الذي أجرته الوزارة العام الماضي بل البعض منها طورت أعمالها وأنشطتها ومسابقاتها مثل الفروسية والمصارعة وتنس الميدان فهذه الاتحادات وسعت نشاطها وطورته وأيضاً توسعت في قواعد اللعبة مثلما هو الحال في لعبة المصارعة التي أصبحت مسابقاتها تشمل الفئات العمرية المختلفة مثل الناشئين والشباب وغيرها وكما هناك اتحادات طورت نشاطها ومسابقاتها فإن هناك اتحادات أيضاً لم تستطع استكمال نشاطها للموسم الماضي ٢٠١٠م والسبب في ذلك لأنها لم تستلم قسط مخصصها المالي الأخير إلا مطلع العام الحالي ٢٠١١م وهي تحاول الآن استكمال نشاطها.

وتطرق السعيدي إلى أن هناك إشكاليات في إقامة البطولات لعدد من الاتحادات بسبب عدم تفاعل المحافظات معها وكذا عدم تفاعل الأندية مع أنشطة وبرامج هذه الاتحادات ، منوهاً بأنه عندما تصرف الوزارة المخصصات المالية للاتحادات فإنه يتوجب على الاتحادات إقامة أنشطتها حتى على مستوى المحافظات أو على مستوى فئة محددة.

وواصل السعيدي حديثه بالقول: هناك ألعاب تساعد على إقامة بطولاتها بشكل مستمر وألعاب أخرى لا تساعد لأسباب متعددة فمثلاً اتحاد الدراجات لا يقيم بطولات مستمرة بسبب أنه يحتاج إلى ميدان طويل للسباق ولذا فإنه يقيم بطولة في محافظة وأخرى في محافظة أخرى إذا توفرت له الظروف وهناك العاب أخرى تحتاج إلى صالات مغلقة وقد تكون في أحيان كثيرة غير متوفرة مما لا يساعد الاتحاد على إقامة نشاطه ومثلما توجد هذه المعوقات أمام اتحادات معينة فإن الاتحادات التي تتوفر لها مقومات إقامة النشاط تقيمه دون تردد.

وحول لماذا لا يتم إلغاء الاتحادات النائمة أوضح السعيدي أن مسألة الإلغاء فيها صعوبة بالغة لأن هذا الاتحاد أو ذاك يمتلك قاعدة من اللاعبين الذين يمارسون هوايتهم في هذه اللعبة أو تلك وأيضاً هناك سبب آخر يتمثل في أن الوزارة تحرص على توسيع ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة فكيف يتم إلغاء اتحاد أو آخر، معتبراً أن هناك اتحادات لا تستطيع التوسع في النشاط أو تعمل على استمراره بسبب أن أجهزتها مكلفة جداً مثل المبارزة والبلياردو وكذا الرماية ولكن هذه الاتحادات ملزمة بأن تعمل نشاطا واحدا في السنة وهو ما تلتزم به، منوهاً بأن هناك توجها لدى وزير الشباب والرياضة بتفعيل جانب الاتحادات التي لا تتوفر لها مقومات إقامة الأنشطة بشكل دوري وكذا توجه لدعم الأندية لتساعد الاتحادات في مهامها.

وقال: هذا العام بدأنا بصرف مخصصات الأندية كتوجه من قيادة الوزارة وبالفعل تم خلال الأشهر الماضية صرف مخصصات الأندية قبل الاتحادات وهذا لأول مرة يتم وخلال الشهر الحالي تم صرف مخصصات الاتحادات ولكن في أحيان كثيرة فهناك ظروف استثنائية لا تساعد على إقامة النشاط وديمومته كأن تحصل مشاكل من مشجعي لعبة معينة لكن أقول من هنا أنه يتوجب على الاتحادات المركزية أن تقيم أنشطتها حتى على مستوى الأمانة مثلاً أو على مستوى الأمانة والمحافظات القريبة منها إذا كانت هناك ظروف لا تساعدها على إقامة نشاطها على مستوى الجمهورية وحقيقة فنحن في الوزارة نتابع ونقيم بشكل دائم وهذا هو ما كان مهمة لجنة التقييم التي قامت بعملها العام الماضي وخرجت بعدة توصيات نعمل على تنفيذها في الوزارة إضافة إلى أننا في الوزارة لدينا أفكار للتطوير مثل الأندية الضعيفة كيف يمكن دعمها من قبل القطاع الخاص وأيضاً عملنا تصورا في هذا الجانب فيما يتعلق بالبحث عن مدى وجود قواعد للعمل على دعم الأندية وإذا ما تم هذا فسيخدم كثيراً تطوير الألعاب والأندية حتى لدينا تصور في ما يخص الاستضافات حيث أننا لا نوافق على استضافات إلا إذا كانت ستخدم جانب الاستثمار للشركات ورجال الأعمال وكذا الجانب السياحي وكل الأفكار تحتاج إلى وقت لتنفيذها.

وأختتم السعيدي حديثه بالإشارة إلى أن من الاتحادات التي تطورت وحققت إنجازات اتحاد الفروسية الذي حقق إنجازات مميزة، واتحاد تنس الميدان الذي حقق إنجازا على مستوى آسيا وسيمثل قارة آسيا على مستوى العالم، وكذا اتحاد المصارعة الذي حقق إنجازات على المستوى العربي وعلى مستوى غرب أسيا.

ويؤكد مستشار وزير الشباب والرياضة محمد عبدالوالي على أن موضوع تنشيط الاتحادات من عدمه أمر راجع لوزارة الشباب والرياضة التي يفترض أنها من تقوم بتقييم جميع الاتحادات.

موضحاً أن الوزارة من خلال تقييمها لكل الاتحادات ستعرف من من الاتحادات يعمل ومن من الاتحادات لا يعمل، ومن خلال ذلك تتم محاسبة الاتحاد الذي لا يعمل وبطريقة الثواب والعقاب، مشيراً إلى أن هناك مثلاً اتحادا مهضوما لا يمتلك الإمكانات فلا يستطيع أن يعمل وينشط اللعبة وأن هناك اتحادا آخر مثلاً يمتلك الإمكانات ولكنه لا يعمل.

وقال عبدالوالي: يفترض أن الوزارة تمنح الاتحادات ما هو مطلوب لها ولتسيير أعمالها ومن ثم تحاسبها وفقاً لما أعطتها أي أن يتم تقييم الاتحادات وفقاً لما منحت من مخصصات وإمكانات لكن أن لا تمنح الوزارة لاتحاد معين ما هو مطلوب لتسيير نشاطه ومن ثم تقول له أعمل ووسع النشاط فهذا غير مقبول وغير منطقي وغير جديد.

ونوه عبدالوالي بأن العملية كلها مرتبطة بوزارة الشباب والرياضة فهي التي تقيم وتحاسب وتبحث أين يوجد الخلل، وهل الخلل في الوزارة أم في الاتحاد أم أن الخلل مرتبط بنواح مالية، متطرقاً إلى أن التقييم معروف للجميع وأنه لا يجب الحكم من خلال ما يظهر فقط على أساس أن الاتحاد الذي لا يعمل ولا ينشط يتم البحث في لماذا لا يعمل وأين الخلل ومن هو المتسبب في عدم نشاط الاتحاد، مختتماً حديثه بالإشارة إلى أنه لا يجب الحكم على الاتحادات المختلفة من خلال الظاهر بل يتم تقييمها وفقاً لما منحت من إمكانات ومن ثم تتم محاسبتها وفقاً لذلك ومن خلال ذلك سيتم التعرف على الخلل وأين يكمن وأيضاً يمكن محاسبة الاتحادات ومعاقبتها وفقاً لنشاطها؟.

أما مستشار وزارة الشباب والرياضة محمد الفقيه فقد أكد على مسألة الاتحادات النائمة أو التي لا تعمل والتي تعمل أيضاً هي من اختصاص الإدارة المعنية في وزارة الشباب والرياضة وهي إدارة الاتحادات والأندية في الإدارة المكلفة بهذا الأمر وعليها تقع مسئولية متابعة الاتحادات والأندية وتقييمها، موضحاً أنه يفترض بإدارة الاتحادات والأندية أن تتابع الاتحادات وتقيم كل صغيرة وكبيرة وتعرف مكامن القصور في الجوانب الإدارية والفنية كون ذلك هو مهمتها الأولى، مشيراً إلى أنه يجب أن تكون إدارة الاتحادات والأندية عادلة في توزيع المستحقات المالية على الأطر الرياضية وبالتالي تستطيع أن تحاسب أي اتحاد مقصر وتعاقب أي قصور يحدث من هذا الاتحاد أو ذلك.

وقال الفقيه: يجب معرفة مكامن القصور وإذا كان مالياً أو بسبب آخر أما إذا كان السبب استغلال البعض للاتحادات الرياضية بأسماء حزبية فلابد في هذه الحالة أن يتحاسب ذلك الشخص مهما كان ومن كان وأيضاً لا بد من التركيز على جانب عمل إدارات الاتحادات التي يجب أن يكون أعضاؤها فاعلين وليسوا من الذين يحضرون أيام الانتخابات ويمنحون الوعود ثم لا يحضرون بعد ذلك مطلقاً وبالتالي فلا بد من التركيز على هذا الجانب، أما الذين أوقفوا الأنشطة بدون سبب فلا بد أن يتحاسبوا ويتحملوا مسئولية هذا التوقف مثل ما حدث مع اتحاد القدم الذي أوقف النشاط وهو يعلم أن الأندية جاهزة للدوري وتتحمل أعباء مالية من خلال منح اللاعبين والمدربين والمحترفين مرتبات ولكن اتحاد القدم أوقف النشاط بسبب الأزمة الراهنة وهذا غير مقبول لأن ما يحدث لا يستدعي التوقف وبالتالي فإن الاتحادات تتحمل مسئوليتها الكاملة ولا بد على كل اتحاد أن يواصل نشاطه ويستمر في برنامجه.

ونوه الفقيه بأنه لا يجب إلغاء الاتحادات النائمة بل تجمد لفترة وأيضاً يتم اتخاذ قرارات بشأنها بحيث أنه لا تلغى هذه الاتحادات وإنما يتم إيقاف هيئاتها الإدارية، متطرقاً إلى أنه بعد إيقاف الهيئات الإدارية للاتحادات النائمة المنتخبة تقوم وزارة الشباب والرياضة واللجنة الأولمبية بدعوة جمعياتها العمومية وتجرى انتخابات لها أما بالنسبة للاتحادات المعينة يتم تعيين هيئات إدارية بديلة لها كونه من حق الوزير مباشرة أن يعين هيئة إدارية جديدة لأي اتحاد مُعين.

وأضاف: إدارة النشاط الرياضي بالوزارة كل هذه الأمور من مهامها فيجب عليها متابعة كل شيء وحقيقة لا يجب أن تصرف مستحقات الاتحادات إلا الفاعلة منها والنشيطة بحيث أن أي اتحاد أستلم مخصصاته المالية فعليه أن يقيم نشاطه بانتظام وبدقة وإذا لم يقم نشاطه رغم استلامه مخصصا ماليا فتتم محاسبته وحقيقة يجب على الاتحادات في هذه المرحلة أن تكون مواكبة لأنشطة وسياسة الدولة وإذا وجد من هو معارض لما يحدث حاليا فيجب أن يقوم بعمله من ينوبه، أما أن يتوقف العمل والنشاط نهائياً بسبب أن شخصا ما في اتحاد ما معتصم فلا يقبل بذلك ولا يعقل وعلى من أوقف نشاطه تقع المسئولية الكاملة والحساب الذي يجب أن يكون من وزارة الشباب والإدارة المعنية.